المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/10/ 3/ 2023 تاريخ قبول النشر/ 16/ 3/ 2023
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.2

تحليل التوجهات نحو خصخصة الصناعة في العراق

Analysis of trends towards privatization of industry in Iraq

م. د. احمد عجيل جاسم
Dr. Ahmed Ajeel Jassim
ahmedjassim@alrasheedcol.edu.iq
كلية الرشيد الجامعة

الكلمات المفتاحية: الصناعة العراقية، الخصخصة، إعادة هيكلة الاقتصاد، العراق.
Keywords: Iraqi industry, privatization, restructuring the economy, Iraq.

المستخلص

سادت الدعوة الى سيطرة القطاع العام في تحقيق التنمية بالاستناد الى عدة مبررات أهمها الرغبة في تأكيد الاستقلال الاقتصادي والسيطرة على الموارد الطبيعية وادارتها تحت اشراف الدولة وكذلك الى عدم وجود قطاع خاص قادر على إدارة المشروعات الكبرى فضلا عن القيام بمشروعات التنمية الاقتصادية الضخمة التي تتطلبها عملية التنمية إضافة الى الرغبة نحو التوجه الاشتراكي وما تستلزمه من احكام سيطرة الدولة على المشروعات الكبرى.

وقد أدى تفاقم التشوهات الاقتصادية والتنموية الى إعادة النظر في دور القطاعين العام والخاص في عملية التنمية انطلاقا من توفر القناعة بضرورة توسيع مشاركة القطاع الخاص من جهة، ومن جهة أخرى عدم فاعلية بعض مشاريع القطاع العام من إحداث التغيير المطلوب وشددت الدعوات على ضرورة توسيع حجم مساهمة القطاع الخاص بأشكال معينة منها تحويل ملكية المشروعات العامة اليه وما اطلق عليها (عملية الخصخصة او التكيف الاقتصادي او إعادة هيكلة الاقتصاد) وقد تبنى هذه الدعوات صندوق النقد الدولي لاتساقها مع أهدافه وبرامجه التي تهدف الى تحرير الاقتصادات القومية وجعل المبادرة بيد القطاع الخاص.

لقد عكست نتائج التنمية الاقتصادية في العراق معاناتها مشاكل عديدة تتطلب مراجعة إسلوب التنمية وتوظيف الموارد وإدارة الجهد التنموي في البلد ولعل هيمنة القطاع العام على عملية التنمية واستئثاره بمعظم الموارد وتخصيصه لها بطرق إدارية أدى الى ارتفاع كلفة البناء الاقتصادي وعدم كفاءته مما يدعو الى إشراك القطاع الخاص في المسؤولية التنموية، نجد ان فلسفة الدولة السياسية والاقتصادية تؤكد بوضوح على وجود قطاع خاص جنباً مع جنب مع القطاع العام في عملية التنمية، من خلال تبني سياسة نقل المشاريع الى هذا القطاع التي عكستها ثلاث تجارب تم تقييمها وكان من الضروري استشراف مستقبل الخصخصة في الصناعة العراقية.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/10/3/2023 تاريخ قبول النشر/ 16/3/2023
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.2

Abstract

The call prevailed for the control of the public sector in achieving development based on several justifications, the most important of which is the desire to assert economic independence and control over natural resources and manage them under the supervision of the state, as well as the lack of a private sector capable of managing major projects, as well as undertaking huge economic development projects required by the development process in addition to To the desire towards socialism and the entailed provisions of state control over major projects.

The exacerbation of economic and developmental distortions led to a review of the role of the public and private sectors in the development process based on the conviction of the need to expand the participation of the private sector on the one hand, and on the other hand the ineffectiveness of some public sector projects to bring about the required change. Calls stressed the need to expand the size of the sector's contribution The private sector has certain forms, including transferring ownership of public projects to it, and what has been called (the process of privatization, economic adjustment, or economic restructuring). These calls have been adopted by the International Monetary Fund, in line with its objectives and programs that aim to liberalize national economies and make the initiative in the hands of the private sector.

The results of economic development in Iraq have reflected its suffering from many problems that require a review of the development method, the employment of resources and the management of the development effort in the country. Developmental responsibility, he desired that the political and economic philosophy of the state clearly emphasizes the existence of a private sector side by side with the public sector in the development process, by adopting a policy of transferring projects to this sector, which was reflected in three experiences that were evaluated and it was necessary to anticipate the future of privatization in the Iraqi industry.

المقدمة

انتهجت الدول النامية عموما والعربية على وجه الخصوص أساليب مختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية فمنها من اعتمدت القطاع العام والتركيز عليه اسلوبا لتحقيق التنمية وادارة الاقتصاد فيها، ومنها من اعتمدت القطاع الخاص كأسلوب لتحقيق اهدافها، وقسم ثالث اعتمد الاسلوبين معاً

تاريخ استلام البحث/10/ 3/ 2023 تاريخ قبول النشر/ 16/ 3/ 2023
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.2

فأعطى دوراً قائداً للقطاع العام مع دور مرسوم ومحدد للقطاع الخاص مستفيدا من إمكاناته في تمويل مشروعاته، وتخفيف العبء عن ميزانية الدولة، وقد رافق هذه التوجهات انتهاج اسلوباً آخراً يساهم في تحقيق التنمية وهو القطاع المختلط الذي تمتزج فيه ملكية الدولة مع ملكية القطاع الخاص في إقامة الوحدات الاقتصادية في مختلف الفروع الاقتصادية، ومن الطبيعي ان تأخذ العلاقة بين هذه القطاعات مسارات مختلفة ومتباينة حسب طبيعة وفلسفة السياسة الاقتصادية لهذا البلد او ذاك وتوجهاتها. سادت الدعوات الى سيطرة القطاع العام في تحقيق التنمية بالاستناد إلى عدة اسَبَاب أهمها الرغبة في تأكيد الاستقلال الاقتصادي والسيطرة على مواردها الطبيعية وادارتها تحت اشراف الدولة وهيمنتها، بَغض النظر عما اذا كانت الدول تمتلك فعلا القدرة والخبرة والمعرفة والمهارات الادارية اللازمة والكافية لحسن ادارة هذه الموارد تخطيطاً وتنظيماً وتوجيها ومتابعة علمية رشيدة ام لا. كما استندت الدعوة لسيطرة القطاع العام الى عدم وجود قطِاع خاص قادر على ادارة المشروعات الكبرى، فضلا عن القيام بمشروعات التنمية الاقتصادية الضخمة التي تتطلبها عملية التنمية يضاف الى ذلك ما اشاعه الاتجاه العام للنمط الاداري الذي ساد عقب الحرب العالمية الثانية من مخالفة النظام الاقتصادي الرأسمالي الغربي والاتجاه نحو الدول الاشتراكية وما تستلزمه من احكام سيطرة الدول على المشروعات الكبرى يضاف الى هذه الاسباب رغبة الدول الفتية حديثة الاستقلال في محاربة الظلم الاجتماعي والتفاوت الطبقي وتحقيق العدالة الاجتماعية فضلا عن السيطرة على عملية تعبئة المدخرات الوطنية وترشيد استخدامها وتحديد مساراتها وتخصيصها مشروعات معينة.

لقد شددت الدعوات على ضرورة توسيع حجم مساهمة القطاع الخاص ليس فقط في فسح المجال امامه في إقامة وتمويل مشروعاته بل تعدى ذلك الى تحويل ملكية القطاع العام إليه تأسيساً على إن السيطرة شبه الكاملة للقطاع العام أدت الى الجمود والتحجر الاقتصادي وبالتالي انخفاض الانتاجية وزيادة معدلات الهدر والتلف واتساع نطاق الخسائر وتدني معدلات الربحية وازدياد العجز في ميزانية الدولة لتمويل الخسائر وتقديم الدعم المباشر وغير المباشر للمشروعات العامة الخاسرة، وذلك من خلال الخصخصة والتي تعني إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص من أجل الوصول بالقدرات الإنتاجية والأنظمة الخدمية إلى أعلى درجات الكفاءة والتنافسية الممكنة، وهي لا تنحصر، تبعا لذلك، في المفهوم الضيق الذي يعني نقل ملكية المشاريع العامة إلى القطاع الخاص بل لا يمثل هذا الا جزءا بسيطا منها، لأن المفهوم الواسع للخصخصة هو أنها عملية منهجية مدعومة بإرادة سياسية ثابتة لإعادة بناء مرافق الإنتاج والخدمات في الدولة لتحقيق أعلى معدلات نمو ممكنة وتوزيع ما تحقق بعدالة بين مختلف فئات المجتمع.

مشكلة البحث: تعود الى توقف عدد لا يستهان به من الشركات الكبيرة ضمن القطاع الصناعي العام متوقفة عن العمل جزئياً أو كلياً عن العمل دون معالجة اسباب التوقف مما يشير إلى غياب سياسة صناعية واضحة المعالم والاهداف.

تاريخ استلام البحث/10/ 3/ 2023 تاريخ قبول النشر/ 16/ 3/ 2023
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.2

فرضية البحث: لما كان نقل ملكية المشاريع الصناعية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، أحد الأساليب التي يتم إتباعها لتحقيق هدف التنمية والتطور وفقا لتوجهات السياسة الاقتصادية العامة والصناعية على وجه الخصوص، لكل دولة.

هدف البحث: يحاول البحث وفيما يتعلق بتجربة نقل ملكية المشاريع الصناعية من القطاع العام إلى القطاع الخاص في العراق، إثبات صحة هذا التوجه من عدمه.

اهمية البحث: تأتي اهمية البحث من ان موضوع الخصخصة يشكل ظاهرة اقتصادية مهمة يمكن توظيفها لمعالجة مشكلات الاقتصاد العراقي بوجه عام والصناعة العراقية على وجه الخصوص في ظل توقف اغلب شركات ومعامل القطاع الصناعي العام عن العمل بسبب سياسة الانفتاح التي اتبعت منذ عام 2003 وبسبب التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي عموماً، إذ شكلت الشركات العامة عبئاً على ميزانية الدولة مما يدعو إلى دراسة تحويلها إلى القطاع الخاص.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في تحليل التوجهات نحو خصخصة الصناعة في العراق.

هيكلية البحث: لغرض إعطاء هذا الموضوع اكثر اهمية فقد تضمن هذا البحث مدخلا نظريا لسياسة نقل المشاريع (الخصخصة) ماهيتها والدوافع والمبررات التي تدعو الى انتهاجها مع اشارة موجزة الى مدى استجابة الاقطار العربية لمثل هذه السياسة، ولان القطاع الصناعي من القطاعات المهمة والرائدة في الاقتصاد العراقي ولوجود قطاعاً خاصاً له تاريخ طويل ساهم في خلق قاعدة صناعية منذ نشأته فان تحويل ونقل ملكية المشاريع اليه في ظل ظروف تدعو وتوجب ذلك فقد تمت الاشارة الى مسيرة تطوره وفق مراحل روعي في تحديدها تغير انظمة الحكم وبالتالي تغير فلسفة السياسة الاقتصادية ونظرتها الى هذا القطاع مما عكس تبادل الادوار بين القطاعين العام والخاص في مسيرة التنمية الصناعية على وجه الخصوص كما ستتم الاشارة الى ما تعرض له هذا لقطاع المهم بعد الاحداث العسكرية التي رافقت احتلال العراق عام 2003 وما رافقها من تغير في السياسات الاقتصادية والصناعية ولما عصفت موجة سياسة نقل المشارع بريحها العاتية على العالم باسره والوطن العربي لم يكن العراق بمنأى عنها لذلك سيتم التطرق الى دراسة وتحليل واقع تجربة الخصخصة ونقل ملكية المشاريع الحكومية الصناعية الى القطاع الخاص وافاقها المستقبلية كما يتضمن البحث في نهايته استشرافا لمستقبل الخصخصة في الصناعة العراقية.

اولا: الاطار المفاهيمي / الخصخصة سياسة التحول الى القطاع الخاص: بدا موضوع نقل المشاريع من القطاع العام الى القطاع الخاص (والتي سيطلق عليها لاحقا بالخصخصة) منذ بداية الثمانينات يأخذ حيزا كبيرا في تفكير كثير من الاقتصاديين والسياسيين في جميع انحاء العالم، وأخذ الاهتمام بهذا الموضوع ابعادا سياسيةٍ واقتصادية وفكرية بشكل اكثر جدية وخاصة بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الامريكية كقطب واحد في هذا العالم.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/10/ 3/ 2023 تاريخ قبول النشر/ 16/ 3/ 2023
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.2

ان التغيرات التي اصابت الاقتصاد العالمي بظهور حالة الركود التضخمي والتطورات السريعة والمتلاحقة التي شهدها العالم متمثلة بانبثاق منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإعمار والانشاء والتي شكلت منظومة الاقتصاد العالمي وكذلك تحرير التجارة والاستثمار كل ذلك دعا الدول المختلفة الى اعادة النظر بواقع اقتصادياتها باتجاه تفعيل القطاع الخاص والتركيز عليه ليلعب دوراً فاعلاً ومحورياً في تبني برامج خصخصة المشروعات العامة.

ولاتزال وجهَات النظر بشأن هذا الموضوع محل جدال واختلاف، فَضلا عن تباين واجتهادات نظرية تمركزت حول مدى صحة الأخذ بهذه السياسة من عدمه من حيث المبدأ أو الشكل الذي تعتمده لتطبيقها وبما يتلائم مع ظروف كل دولة.

وحيت ان عملية تحويل المشاريع من القطاع العام الى القطاع الخاص تهدف الى اعادة هيكلية الاقتصاد، مع اضفاء مفاهيم جديدة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطرح على القطاع الخاص مسؤوليات جديدة للنهوض بهده العملية، فانه في البداية توضيح مفهوم هذه العملية وماهي دوافع الاخذ بها.

أ. مفهوم الخصخصة: أصبح مضمون سياسة نقل المشاريع العامة الى القطاع الخاص من اهم اهداف السياسات الاقتصادية في مختلف الدول، في عملية منظمة للتغيير الاقتصادي بهدف خفض وازالة الاختلالات المحلية من خلال مجموعة متنوعة من التغييرات في السياسة الاقتصادية العامة والتي تعتمد أساسا لتحقيق نمو قابل للاستمرار، كما تشير سياسة نقل المشاريع في مضمونها الى تحقيق بعض الاهداف الاقتصادية مثل مكافحة التضخم المحلي وزيادة معدلاتٍ النمو الاقتصادي وتخفيض عبئ المديونية (عثمان، 1994).

ويمكن القول ان الخصخصة هي فلسفة اقتصادية حديثة ذات استراتيجية لتحويل ملكية الشركات المملوكة للدولة الى القطاع الخاص مع احتفاظ الدولة بالأمور الكبيرة التي ترتبط بسياستها العليا، كما لا تعتبر الخصخصة غاية بحد ذاتها وانما هي وسيلة او اداة لتفعيل برامج التكيف والاصلاح الاقتصادي وما يتبع ذلك من تغيرات في فلسفة الدولة ومسؤوليتها في ادارة الاقتصاد وتوجهاتها في المزيد من مشاركة القطاع الخاص(كوركيس، 1994).

ويعرف (روبيشيك) تحول المشاريع من القطاع العام الى القطاع الخاص بانه اعادة توجيه السياسة الاقتصادية بشكل يضمن تحقيق علاقة ملائمة بين محدودية موارد الانتاج وبين الاحتياجات العامة للمجتمع بحيث تضمن هذه العلاقة اقل قدر ممكن من التأثير على مستويات الاسعار وتؤدي الى تحسن ملموس في ميزان المدفوعات (الجنابي، 1996).

كما ان هناك تعريفا آخرا يعتبر هذه السياسة مجموعة من الاجراءات التي تهدف الى ازالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي (الاختلالات المالية) وتأخذ هذه الاجراءات مديات متوسطة او طويلة الاجل نظرا لعدم امكانية عوامل السوق وحدها ان تسد من الاختلالات الهيكلية في وقت قصير، كما تتضمن في الوقت نفسه تحفيز القطاع الخاص لأخذ المبادرة الفردية (طاقة، 1996 ،عجيل، 1998).

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/10/ 3/ 2023 تاريخ قبول النشر/ 16/ 3/ 2023
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.2

كما عرفت ايضا بأنها مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الاكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية وبالتالي فأن مفهومها لا يقتصر على فكرة بيع وحدات القطاع العام الخاسرة او الرابحة الى القطاع الخاص وانما هو اوسع نطاقًا من ذلك وأعمق مضمونا (عفيفي، 1991: ص5).

ويعرف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNVTAD الخصخصة بانها جزء من عملية الاصلاحات الهيكلية للقطاع العام في البنيان الاقتصادي وتنص اعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن الانشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها مستهدفة بوجه عام رفع الكفاءة الانتاجية (unctad,newyork,1995,p50). ويؤكد الاقتصادي حازم الببلاوي ان المقصود بالخصخصة ليست تفتيت اوصال الدولة بل انعاش الدولة واعادة تأهيل جهاز الاسعار لان ما اكتسبته الدولة من حجم متزايد من الملكية للقطاع العام قد خسرته من جانب الكفاءة، فقوة الدولة مثل قيمة النقود تتلاشى مع ازدياد ضخامتها (ديفد جيل، 1988: ص168).

ويرى الداعون الى تفعيل آلية السوق واعادة تنشيط التعامل بقواه في النشاط الاقتصادي وتأكيد المبادرة الفردية كأساس للتطوير والابتكار، ان مضمون سياسة نقل المشاريع اتجاه ايجابي بناء وفعالاً، وانها تعتبر وسيلة واداة من ادوات الإصلاح الاقتصادي من خلال احياء دور وروح المبادرة الفردية، ان يحقق الاقتصاد فاعلية وكفاءة من خلال تفاعل قوى السوق وزيادة دور الملكية الخاصة مستندين بذلك الى ان الفرد كائن رشيد تماما تستند تصرفاته الى تعظيم المنفعة وتحقيق اكبر كسب وعائد مادي في ظل موارده المحدودة سواء كانت هذه التصرفات تُتجه الى سلوكه الانتاجي الاستثماري او الى سلوكه الاستهلاكي، فزيادة عدد الممارسين للنشاط الاقتصادي نتيجة لكبر عدد المستثمرين الافراد وتعدد مجالاتهم وتنافسها واتجاه كل منهم الى تَحَسين انتاجه وخدماته التي يقدمها الى المستهلك لضمان تصريف هذا الانتاج وبيع تلك الخدمات تدفع مستوى الاداء الاقتصادي نحو الارتقاء والتقدم (الخضيري، 1993: ص 15).

ويبدو ان هذه الدعوة متطرفة جدا باتجاه القطاع الخاص لارتباطها بشكل او بآخر بصندوق النقد الدولي الذي يرى مروجوها ان له دورا كبيرا في صياغة وتشكيل البرامج التي تخدم سياسة التحول ولما يتمتع به من سلطة ادبية ومعنوية في هذا المجال ومجالات اخرى. ان ما يؤيد هذا التوجه قيام الولايات المتحدة الامريكية باستضافة مؤتمر كبير حول هذا الموضوع انعقد في شباط 1986 في واشنطن وتحت رعاية الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، نوقشت فيه عدد من الدراسات وتمخضت عنه العديد من التوصيات تمثل الاستراتيجيات الخاصة بتحقيق الهدف المنشود الذي تسعى اليه المنظومة الرأسمالية من زمن بعيد الا وهو تحويل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص ومحاولة اقناع دول العالم الثالث بانتهاج هذا الاسلوب (طاقة، 1996).

وعلى اختلاف طبيعة الدعوات المروجة لهذه السياسة سواءً كانت من الدول الرأسمالية او كانت وليدة الحاجة لفشل القطاع العام في الدول النامية، فان التطبيق العملي لها أسفر عن اشكال متنوعة تتراوح بين السعي الحثيث لزيادة فعالية توسعات القطاع العام من خلال منحها مزيدا من الصلاحيات

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/10/ 3/ 2023 تاريخ قبول النشر/ 16/ 3/ 2023
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.2

لإدارتها في عملية اتخاذ القرار، او من خلال السماح لهذه الادارات بممارسة اتخاذ القرار وفقا لأسس تجارية، وبين تحويل هذه المؤسسات الى القطاع الخاص من خلال بيع اصولها او تأجيرها او اسلوب تأسيس الشركات المساهمة بأنواعها المختلفة، في حين استخدمت دول اخرى اسلوب تقليص القيود المفروضة على ممارسة الانشطة الاقتصادية التي يمارسها القطاع الخاص، بحيث يتاح له ان يلعب دورا واسعا في عملية التنمية مع محاولة الاحتفاظ بملكية الدولة لمؤسسات القطاع العام ومن الطبيعي ان يخضع اعتماد أي شكل من الاشكال آنفا لاعتبارات وعوامل خاصة بكل دولة ولكل حالة وفقا للظروف والمعطيات الاقتصادية (الجنابي، 1996).

ولما تقدم، يمكن القول ان الخصخصة ينبغي ان تتم وفقا للمتغيرات الاقتصادية والسياسية لكل دولة مع الاخذ في الاعتبار التكوين الاجتماعي ومتغيراته بهدف الوصول الى حال التوازن المطلوب وحل الاختناقات كافة التي يولدها تراخي النمو الاقتصادي واختلال الموازين المالية والتجارية وتراجع معدلات الانفاق الاستهلاكي والاستثماري وزيادة المديونية الخارجية والاعباء المترتبة عليها.

وعليه فان مفهوم الخصخصة والهدف منها يختلف من بلد لأخر حسب توجهات البلدان وفلسفتها الاقتصادية فقد تكون جزءاً من استراتيجية التحول نحو اقتصاد السوق لتثبيت اقتصاداتها وتخفيض ديونها او توسيع قاعدة الملكية او انسحاب كامل للدولة من بعض الأنشطة الاقتصادية، واتساقا مع هذا المضمون تفاوتت الكثير من الدول في سياساتها لتدعيم آلية السوق واشاعة الحرية الاقتصادية.

مبررات الخصخصة (الجنابي، 1996):

أ. التراجع في الدور الاقتصادي للدولة، سواء تمثل ذلك في التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي بتولي كل او بعض عمليات الانتاج والتوزيع والتسعير والتجارة الداخلية والخارجية، او في قيام الدولة بتقديم بعض الخدمات من خلال مؤسساتها بصورة لا تجعلها دولة متدخلة.

ب. التخلي عن بعض المضامين التي أنشئ على اساسها القطاع العام والتحول نحو اعتبارات تستهدف ادارة المشروعات وفقا لأسس تنافسية، سواء فيما بينها او بعلاقتها براس المال الفردي المحلي والاجنبي والتحول من معيار تحقيق اهداف الخطة الى معيار الربح المحاسبي للحكم على جدوى المشروع. ولذلك فقد جرت اعادة نظر واسعة في كيفية ادارة مشروعات القطاع العام وفي السلطات الممنوحة لهذه الادارة وفي علاقاتها المختلفة، وبخاصة بأجهزة التخطيط والتمويل والرقابة.

ج. تشجيع رأس المال الفردي المحلي على الاستثمار سواء مشروعا فرديا او مختلطا مع رأس المال العام أو بالمشاركة مع رأس المال الاجنبي. وتباينت صور التشجيع بحيث شملت الاعفاءات والامتيازات واطلاق الحد الاعلى لرأس المال الاسمي للشركات الخاصة. وفي جميع الاحوال كان الهدف زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

د. القيام بتحويل بعض مشروعات القطاع العام الى القطاع الخاص المحلي كليا او جزئيا اما عن طريق بيعها كما هي او تأسيس شركات مختلطة. كما دعمت بعض الدول القطاع الخاص عن طريق بيع سندات تمويل عجز الموازنة العامة.

تاريخ استلام البحث/10/3/2023 تاريخ قبول النشر/ 2023/3/16
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.2

هـ. السماح لرأس المال الاجنبي بالاستثمار سواء عن طريق الملكية التامة للاستثمارات او المشاركة مع رأس المال المحلي كعلاج لمشكلة نقص التمويل او للحصول على التكنولوجيا المتقدمة.

واذا كانت لهذه السياسة مزايا تمثل الجانب المقابل للاختناقات التي تبرر الاخذ بها، فان هذا لا يعني اطلاقا الانسياق وراء الدعوات الصادرة عن الغرب او صندوق النقد الدولي وانما يجب أخذ كافة المتغيرات بنظر الاعتبار عند انتهاج مثل هذه السياسة.

ب. مبررات الخصخصة واسس نجاحها: لقد تم تحديد عدد من المزايا التي تتصف بها سياسة نقل المشاريع من القطاع العام الى القطاع الخاص (الخصخصة) وكما يلي (حويش، 1996، الخضيري، 1993: ص 20-25) :-

أ. توجيه المدخرات الخاصة نحو الاغراض الانتاجية بدلا من التوجه نحو الاستثمار في نشاطات اخرى كالمضاربة والاكتناز، ربمَا يودي الى توسيع فرص العمل نتيجة التوجه الى الاستثمار المنتج.

ب. امتصاص جزءاً من السيولة المتداولة التي تؤدي الى التضخم النقدي بتحويلها الى موجودات ثابتة يتقاسم الافراد ملكيتها، في حين يعود جزء من الكتلة النقدية الى الدولة لتغطية انفاقها الجاري والاستثماري، ومن ثم رفع كفاءة الاداء فيها وتعظيم الموارد في الاقتصاد ككل.

ج. تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة لتمويل النشاط الاستثماري او لتمويل المصارف التشغيلية للمشروعات وبذلك تتخلص من جزء من اعباء الدين العام وكذلك التقليل من سياسات التوظيف الواسعة غير المبررة والتوجه نحو جذب ذوي الكفاءة العالية.

د. تقليل الترهل الناجم عن التوسع في اجهزة الدولة باعتبار ان هذه المشروعات جزءاً من الجهاز الحكومي، وبما يضمن رقع كفاءة الاداء فيه ورفع مستوى الجودة في مخرجاته في ظل المنافسة القوية التي يقدمها القطاع الخاص.

هـ. توفير ايرادات للخزينة المركزية ناجمة عن بيع الدولة للمشروعات كليا او جزئيا، وبذلك تتمكن من معالجة التضخم النقدي الناجم عن اختلال الموازنة بين العرض السلعي والعرض النقدي.

و. تدعيم الثقة بين المستثمرين وأجهزة الدولة بإشاعة اجواء من الحرية الاقتصادية وتأكيد طروحات الاجهزة الحكومية في دعم الاستثمار وفسح المجال للقطاع الخاص للعمل والانتاج والتأكيد على محدودية التدخل الحكومي في الادارة الاقتصادية لمشروعات القطاع الخاص بما يعزز الكفاءة الاقتصادية لتلك المشروعات.

ز. تحقيق اهداف غير مباشرة اخرى تتعلق بزيادة امكانات الاقتصاد على تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الصادرات كما ونوعا والمحافظة بصورة افضل على الاسواق التنافسية باعتماد طرائق الادارة الحديثة.

ح. الاشراف الفعلي والذاتي من قبل القطاع الخاص لمراعاة مصالحه الذاتية بدلا من الاشراف المكتبي لموظفي القطاع العام الذي ليست لديهم مصالح ذاتية مما يعني ان ادارة القطاع الخاص تسهم في امكانية تدعيم مزايا الخصخصة من خلال تحديد قيمة سوقية للاسهم تعكس الكفاءة الداخلية للمشروعات.

تاريخ استلام البحث/10/ 3/ 2023 تاريخ قبول النشر/ 16/ 3/ 2023
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.2

ط. اشاعة اجواء الثقة بما يؤدي الى جذب الاستثمارات الاجنبية لدخول الاسواق مما يساهم بالتالي في تحسين استغلال الثروات وتعديل موازين المدفوعات.

وتوضيحا لما سبق فان الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية وخاصة في العقود الثلاثة الاولى من النصف الثاني من القرن السابق قد شهدت تعاظما لدور القطاع العام الذي عدته حركات التأميم الواسعة الانتشار في الاقطار النامية، وكذلك برامج التنمية الضخمة (نسبيا) التي بادرت الحكومات المختلفة عقب حركات النهوض السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الا ان النكسات التي اصيبت بها المنشآت الحكومية بسبب ضعف او تخلف اداراتها التي ظهرت بشكل واضح في السبعينات فد خلقت صدمات شديدة في اداء الاقتصاد الكلى، فبدأ التحول الى القطاع الخاص كرد فعل لهذه الصدمات التي عكست عدم امكانية انتشال القطاع العام واحياء دوره الفاعل في قيادة عملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

اهداف الخصخصة: تأسيسا على ما سبق وبما انه لكل سلوك هدف ولكل تصرف غاية، فأنه لإبد وان يكون لسياسة الخصخصة اهدافا رئيسية تضم اجراءات تفصيلية تضمن تحقيقها ويمكن اجمالها بالاتي (الخضيري، 1993، ص 40-45):-

أ. اعادة هيكلية وحدات القطاع العام من الناحية الفنية وذلك بتوفير المعدات الانتاجية والخبرات الفنية والمهارات الادارية والقوى البشرية المدربة لإنتاج وتسويق السلع والخدمات التي يتم انتاجها بكفاءة وذلك في ظل سيادة منافسة حقيقية محليا ودوليا وينعكس ذلك في تجديد خطوط الانتاج المتقادمة واحلال الات ومعدات جديدة محلها تتصف بانها عالية الانتاجية وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة وبما يؤّدي الى تحديث نظم الانتاج وفقا لهذه المعطيات، كذلك تحسين علاقات العمل لتصبح اكثر فعالية واقوى تحفيزاً للقوى العاملة للقيام بالتطوير والابداع.

ب. اعادة هيكلية الوحدات العامة اقتصاديا لتصبح قادرة على تحقيق معدل عائد اقتصادي مناسب من خلال تفاعل عوامل الانتاج وينعكس ذلك في التشغيل الاقتصادي للوحدات العامة بالقضاء على الهدر الاقتصادي، وعدم وجود فائض من الانتاج تام الصنع، اذ لابد ان يعادل حجم المبيعات مستوى الطاقة الانتاجية وبالتالي ترشيد عمليات البيع وتحسين القدرة البيعية، كذلك تصبح سياسات التسعير فاعلة ومرنة من حيث تحريك عناصر الانتاج وتوطينها في المجالات التي تعطي اكبر عائد وافضل ربحية، ويمكن ان يتعلق تصحيح الهياكل الاقتصادية بزيادة كفاءة الاستثمار وما يتبع ذلك من زيادة في الانتاج كما ونوعا وبالتالي قدرة عالية على المنافسة في الاسواق المحلية والدولية.

ج. تصحيح الهياكل المالية للوحدات العامة لتصبح هياكل متوازنة وفاعلة في الوقت نفسه وبما يحقق الربحية والسيولة في اطار التأكيد على ضرورة العمل وفق مبدأ الرشادة الاقتصادية في حسن استخدام ما هو متاح من موارد وامكانيات، ويتبع ذلك تحسينا في الاداء المالي وتحويل الخسائر الناجمة عن انخفاض الكفاءة الادارية الى ارباح من خلال رفع كفاءة استخدام الموارد النادرة وزيادة الدافع والحافز على الربح في ظل منافسة قوية سواء من المشروعات المماثلة او المنافسة.

تاريخ استلام البحث/10/ 3/ 2023 تاريخ قبول النشر/ 16/ 3/ 2023
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.2

مؤشـرات فشـل تجربـة التنميـة بقيـادة القطـاع العـام فـي العـراق: ان التوجه في اتباع سياسة الخصخصة ومديات هذا التوجه يرتبط اساسا باحتمال وجود مظاهر ازمة اقتصادية تفترض التعامل مع معطياتها وظروفها وقد عانت الكثير من الدول من مشاكل متعددة تعكس في مضمونها ازمة اقتصادية خانقة انعكست في عدد من المؤشرات هي كالاتي(حويش، 1996: ص15، الخضيري، 1993: ص 27-33) :-

1- تباطؤ معدلات النمو مما ادى الى اتساع الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة. وقد وجد ذلك انعكاسا له في اختلال هيكلي في العلاقة بين الانتاج والاستهلاك القوميين. الامر الذي يستلزم معه زيادة عدد الوحدات الانتاجية وزيادة انتاج وتحسين مستويات المعيشة. كمعالجة للنتائج المحتملة لمثل هذه الاختلالات والتي من أهمها ارتفاع معدلات البطالة.

2- اختلال في هيكل التبادل الدولي انعكس في اتساع نطاق العجز في ميزان المدفوعات وتراكم المديونية الخارجية وانخفاض القدرة على الاقتراض من الخارج فضلا عن انخفاض القدرة على التصدير مع التوسع في الاستيرادات.

3- انتشار وتوسع علاقات عمل مختلفة أدت الى تراجع في الانتاجية وارتفاع افي كلفة الانتاج . الامر الذي ادى الى ظهور موجات من التضخم المتزايد الوطأة وتقلص ايرادات البيع لعدم ملائمة الاسعار للقدرات الشرائية للمستهلكين. مما ادى الى التحول الى خسائر متراكمة. فضلا عن حصول انخفاض في اسعار صرف عملات الكثير من الدول.

4- اختلال العلاقات السعرية وتابعاتها بين مختلف عناصر الانتاج وكذلك اختلال العلاقة بين التكاليف والاسعار الى درجة اصبح الدعم الذي تقدمه الحكومة لتغطية الاختلال السعري بين اسعار عوامل الانتاج وسعر البيع للمنتج النهائي عديم التأثير والفاعلية. مما ادى الى تشوهات سعرية ترتب عليها خسارة المشروع، الآمر الذي يعكس ابتعاد المشروع عن معايير الرشادة والكفاءة الاقتصادية.

5- وقد أدت هذه المشاكل الى تحول كثير من مشاريع القطاع العام في اغلب هذه البلدان الى مصدر لهدر امكانيات الدولة وامتصاص قدرتها الوطنية ومعول هدم في مقدراتها الانتاجية. نتيجة تحقيق القطاع العام لخسائر كبيرة متراكمة في بعض مشروعاته ووحداته الانتاجية تؤدي الى عجز الميزانية العامة للدولة من جهة وتقلل حافز الدولة على الاستثمار في مشاريع انتاجية من جهة اخرى، وتعتبر سببا لان تتجه الى تمويل مشروعات البنية الاساسية والاستهلاك العام مما يحدث ضغطا على موازين مدفوعاتها ويلقي عبئا ثقيلا عليها.

6- وقد ترتب على ما سبق ظهور دعوات الى الاعتدال في التوجه الى القطاع العام وعدم التشدد فيه بل وانحسار نشاطه في بعض مفاصل الاقتصاد، كما اعتبرت دولا نامية. ان سبب مشاكلها يعود الى توسع القطاع العام وحجب مجالات العمل امام القطاع الخاص التي تعد مشاريعه أعلى كفاءة من المشروعات الحكومية العامة. وقد ساعد على ذلك تراجع بلدان المنظومة الاشتراكية عن التطبيقات الاشتراكية التي كانت تعتمدها والتي كانت تقوم على اساس الاستثمار الحكومي المركزي كليا .. اضافة

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/10/3/2023 تاريخ قبول النشر/ 16/3/2023
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.2

الى أخذ بلدان اخرى تطبيقات معتدلة في تشجيع القطاع الخاص واللامركزية في ادارة الاقتصاد مثل جمهورية الصين الشعبية.

7- ومما ساعد على توسيع وتعميق هذه الدعوات هو ان تجارب تحويل ملكية المشروعات الحكومية الى القطاع الخاص قد أثبتت تحسنا في الكفاءة الاقتصادية للمشروع وتحقيقه ارباحا مجزية ساهمت في تحقيق مناخا اقتصاديا اكثر استقرارا ودافعية نحو الانتاج، وبما يحقق بالتالي استغلالا كفوءاً لجميع عناصر الانتاج.

ويلاحظ مما ورد آنفا، ان هناك اتجاها لتوسيع وتفعيل دور القطاع الخاص مما يعكس تبريرا لتحويل ملكية المشاريع اليه وتجد هذه المبررات انعكاساتها في المؤشرات التالية: -

1- ان القطاع الخاص قطاع قائماً على المبادرة الفردية او الجماعية المنظمة بما يتيح مجالا للتطور.

2- وانه اكفأ من الحكومة في ادارة نشاطه الاقتصادي بما يحقق اقتصاديات التشغيل وتعظيم وتحسين الاداء الاقتصادي.

3- وانه أقدر من الحكومة في تحفيز العمال لما يقدمه من نظام أجري وحوافز ترتبط بالإنتاج والانتاجية وبما يوجد الدافع لديهم بمادة الانتاج نما يملكه من سياسات مباشرة وغير مباشرة في التحفيز والمكافاة.

4- ان الاتجاه الى القطاع الخاص وتحويل ملكية المشروعات العامة الى الأفراد يودي الى زيادة الطاقة الوطنية والقدرة المحلية على الاعتماد على الذات وعدم اللجوء الى المصادر الخارجية للتمويل، وفي الوقت نفسه يؤدي الي الحد من ظاهرة هروب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج، وجذب لا بأس به من المدخرات الاجنبية للاستثمار في الداخل ايضا.

5- يؤدي التحول نحو القطاع الخاص الى رشادة التصرفات المالية الحكومية والى تعميق الاستفادة من الموارد المالية للدولة، فهو اولا يزيل من كاهل الدولة عبء تمويل المشروعات الحكومية التي حققتها هذه المشروعات، وثانيا يزيد موارد الدولة نتيجة تحصيل الضرائب واية رسوم اخرى، ومن ثم يسمح للدولة بتركيز جهودها ومواردها لأهداف امنية واجتماعية واقتصادية محددة.

6- توفر سياسة التحول الى القطاع الخاص. تحقيق التوازن الخارجي من خلال زيادة قدرة الدولة على التصدير بما تنتجه مشروعات القطاع الخاص التي تهتم بالجودة وبقدرة السلعة المنتجة على تحقيق الاشباع للمستهلك الخارجي، وكذلك الحد من الاستيراد والاعتماد على الذات بما توفره المشروعات الاستثمارية المقامة من ناتج سلعي وخدمي يشبع احتياجات المستهلك المحلي. وبمعنى آخر تضييق الفجوة بين الصادرات والواردات.

7- تؤدي زيادة تحويل المشاريع الى زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع المتغيرات المحلية والعالمية الجديدة والتوافق السريع معها، بما يملكه من وحدات متنوعة وبما يتيح من مرونة في الحركة والقدرة والتغير والاستجابة لهذه التغيرات.

8- ومن مبرراتها ايضا ضرورة اتساع نطاق المشاركة الشعبية والجماهيرية واهتمام الافراد والتنظيمات الشعبية للاستثمار وفي رسم السياسات الاقتصادية والاشراف على تنفيذها والرقابة عليها.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/10/ 3/ 2023 تاريخ قبول النشر/ 16/ 3/ 2023
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.2

ثانيا- بعض التجارب العربية في مجال الخصخصة: كانت تجربة بعض البلدان العربية في مجال الخصخصة (تحويل المشاريع من القطاع العام الى القطاع الخاص) كما يلي (مؤسسة ضمان الاستثمار، اعداد مختلفة):

أ- سلطنة عمان: وضعت الحكومة من خلال 1991 دراسة عملية لتحويل بعض الاصول الحكومية الى القطاع الخاص واعلنت الحكومة ان الشركات المرشحة للبيع هي تلك التي تستوفى شروط التمتع بالإدارة الجيدة وتحقيق ارباح مناسبة.

ب- جمهورية السودان: تم خلال 1991 تشكيل لجنة لتحديد المؤسسات التي تطرح للبيع وجرى الاعلان في نهاية العام عن طرح عدد من المؤسسات الحكومية للبيع او لمساهمة القطاع الخاص المحلي والاجنبي في ملكيتها تضمنت الدفعة الاولى احد البنوك الحكومية وخمسة فنادق واستراحات والخطوط الجوية السودانية والخطوط العربية السودانية وبعض المؤسسات الزراعية وبعض المصانع.

جـ- جمهورية مصر العربية: بدأت مصر منذ عام 1990 بتنفيذ برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي كما بدأت الحكومة تنفيذ برنامج وطني سمي مشروع الالف يوم لتحرير الاقتصاد المصري تضمن عدد من الملامح المهمة كما تعتبر مصر من الدول العربية التي باشرت بتنفيذ برنامج نقل المشاريع الى القطاع الخاص اذ بلغ عدد المشاريع التي تم نقل ملكيتها 1673 مشروعا اغلبها مشاريع صغيرة حتى نهاية 1991 اضافة الى 193 مشروعا كبيرا تم تقسيمها الى مجموعات تبعا لنشاطها وتم التصرف فيها بالبيع او الايجار كما تم تحويل اربعة فنادق كبرى وناجحة تابعة للقطاع العام الى شركات مساهمة كما تم تشكيل لجنة لدراسة وتصحيح اوضاع شركات القطاع العام الخاسرة تمهيدا لعرضها على القطاع الخاص.

من جانب اخر بلغ اجمالي حصيلة الخصخصة 17.5 مليار دولاراً خلال الفترة 1990-2001 اذ بلغت، على صعيد كل دولة عربية على حدة في تونس 2 مليار دولاراً عام 1990 ارتفعت الى 2.5 مليار دولاراً عام 1997 وبلغت 3 مليار دولاراً عام 2001 كما شكلت الحصيلة في المغرب 70% من اجمالي الحصيلة. ويشير الواقع الى ان كلا من المغرب ومصر والكويت وتونس والاردن من الدول العربية الرائدة في مجال الخصخصة من حيث الايرادات اذ بلغت ايراداتها ما نسبته 93 % من مجمل ايرادات الخصخصة في الدول العربية، كما شكلت ايرادات الخصخصة 7 % من متوسط الناتج المحلي الاجمالي بين عامي 1990-2001 في مصر و 14% في الكويت و 12% في الاردن. وتجدر الاشارة الى ان بداية الخصخصة كانت في المغرب عام 1989 بالقانون 93 اذ تم بيع 112 مؤسسة في مختلف القطاعات بإجمالي ايرادات بلغت 5.2 مليار دولاراً وفي مصر فقد بدا تنفيذ برنامج الخصخصة عام 1991 بالقانون 203 وذلك بتحويل ملكية314 شركة في القطاع العام الى القطاع الخاص بصورة كاملة او جزئية، وتميزت مسيرة الخصخصة في مصر خلال فترة 1996-1999 بالقوة والاستمرارية في ظل تنامي قدرة سوق الاوراق المالية على استيعاب المعروض من الاسهم وقد بلغت قيمة الشركات التي تم تحويل ملكيتها خلال الفترة اعلاه نحو 3.3 مليار دولاراً وقد تراجعت وتيرة الخصخصة اعتبارا من

تاريخ استلام البحث/10/ 3/ 2023 تاريخ قبول النشر/ 16/ 3/ 2023
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.2

نهاية 1999 نتيجة قيام الحكومة بعرض شركات تعاني من مشكلات فنية ومالية جعلها اقل جاذبية للمستثمرين وذلك في قطاعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية علما انه تم خصخصة 23 شركة عام 2000 بقيمة اجمالية بلغت 718 مليون دولاراً وفي عام 2001 تم خصخصة 15 شركة بقيمة اجمالية بلغت 294 مليون دولاراً وبشكل عام فان حصيلة الخصخصة لغاية 2001 بلغت 5.2 مليار دولاراً. وفي الكويت بدأ تنفيذ برنامج الخصخصة عام 1994 مع قيام الهيئة العامة للاستثمار ببيع الاسهم المملوكة للدولة في الشركات المحلية في سوق الاوراق المالية الذي كانت قدرته الاستيعابية ضعيفة ادت الى ابطاء مسيرة الخصخصة الا انها عادت للتسارع بداية 2001 في ضوء اعلان الحكومة في خطتها الخمسية مشاركة القطاع الخاص مشاركة فعالة مثلت دفعة ايجابية للبرنامج اذ تم ومنذ بدء البرنامج عام 1994 حتى نهاية 2001 بيع جزء او كل حصص الدولة في 33 مؤسسة بقيمة اجمالية 4.4 مليار دولاراً امريكي. ويعتبر برنامج الخصخصة في الاردن من انجح البرامج العربية نظرا للسرعة التي تم تنفيذه فيها فقد قامت الحكومة خلال الفترة 1996 و 2001 ببيع اسهمها في 21 شركة تمتلك فيها نسبا متفاوتة من الاسهم وقد بلغت حصيلة الخصخصة مليار دولاراً ساهمت في تحسين الوضع المالي للحكومة وتخفيض مستوى الدين العام.

اما في تونس فقد بدأ تنفيذ برنامج الخصخصة عام 1989 بالاعتماد على قائمة غير منشورة بالمؤسسات المرشحة للخصخصة ومع تقدم برامجها حددت تونس عام 2000 برنامجا يشمل 44 مؤسسة خدمية وصناعية يراد خصخصتها وحتى نهاية عام 2001 تمت خصخصة 138 مؤسسة عامة بمبلغ يقدر بحوالي مليار دولاراً ولا زالت الخصخصة في بعض الدول العربية الاخرى في مراحلها المبكرة ولم تكتسب زخما كافيا.

ثالثا : التجربة العراقية في عملية الخصخصة: ولغرض الوقوف على تجربة نقل ملكية المشاريع الصناعية الى القطاع الخاص لا بد من التطرق الى عدد المؤشرات التي تعكس طبيعة السياسات الاقتصادية عموما والصناعية على وجه الخصوص وتأثيراتها على القطاعين العام والخاص وادوارهما في مسيرة الصناعة العراقية.

أ- **مسيرة الصناعة العراقية:** من المفيد الاشارة الى ان الاعتماد على القطاع العام في العراق (مع وجود قطاع خاص يتحرك في ضوء سياسة مرسومة له كمحرك للنمو الاقتصادي ادى الى تعاظم سيطرة المؤسسات العامة على الاقتصاد العراقي تتيح الذي ساد في اطار الاستراتيجية الشمولية التي كانت متبعة وان آلية السوق ونظام الاسعار لا يمكن لهما القيام بتخصيص الموارد بكفاءة وان القطاع الخاص ليست لديه القدرة على المساهمة بفاعلية في تطوير القاعدة الانتاجية وتوفير مستلزماتها لذلك تم التركيز على التخطيط كأسلوب وقرارات لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تنظيم العملية الانتاجية واتخاذ القرارات الاستهلاكية وتوزيع الموارد المتاحة للاستثمار بين القطاعات المختلفة ووضع تنفيذ السياسات المالية والنقدية وسياسات الاجور والاسعار مما قاد، نتيجة هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، الى تفشي القيود الادارية في شتى مجالات الاقتصاد وفي ضوء ذلك كان لا بد للمسيرة الصناعية ان تتأثر مجرياتها فضلا عن السياسات

تاريخ استلام البحث/10/ 3/ 2023 تاريخ قبول النشر/ 16/ 3/ 2023
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.2

الاقتصادية والصناعية بتوجهات النخب الحاكمة و فلسفتها في توجيه النشاط الاقتصادي وعليه نضع المؤشرات التالية (الدوري، 1989):-

1- ان مسيرة التطور الصناعي في العراق عكست تبادلا في الادوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وخصوصا في مجال قيادة النشاط الصناعي تأسيسا على عدد من العوامل منها العوائد النفطية وطبيعة التوجهات الاجتماعية والسياسية لأنظمة الحكم المتعاقبة فكانت سيادة القطاع الخاص وأهلنه الاقتصاد هي السائدة خلال فترة الحكم الملكي 1921-1958 ثم تحولت السيادة الى القطاع العام بدءاً من عام 1958 صعودا لإيمان النخب الحاكمة بضرورة توسيع دور الدولة في النشاط الاقتصادي مع اعطاء دور محدد ومرسوم للقطاع الخاص، وقد بدى ذلك واضحا في توسيع القاعدة الصناعية الحكومية و تأميم الشركات الصناعية التي اسسها القطاع الخاص خلال فترة الحكم الملكي اذ صدرت قرارات تأميم غالبية الشركات الكبيرة الخاصة عام 1964.

2- فسحت السياسة الاقتصادية عموما و الصناعية على وجه الخصوص للقطاع الخاص بالعمل بمساحة اكبر مع التوجه الى توسيع القطاع العام.

3- ووقفا لما سبق، فقد لقي القطاع الخاص كل الدعم و التسهيلات من قبل الدولة في ظل توجهات جديدة للسياسة الصناعية الا ان عدم استقرار السياسات الاقتصادية خلق شكوكا لديه مما زاد في تردده في ولوج نشاطات صناعية جديدة او التوسع في نشاطات انتاجية قائمة وخصوصا بعد تاميمات 1964.

4- رغم التوجسات و الشكوك التي خلقت لدى القطاع الخاص، فأن خطط التنمية القومية اكدت عن دوره في التنمية الاقتصادية عموما و الصناعية على وجه الخصوص وضرورة مشاركته في تحقيقها في ضوء خطط وضعت لاستقطاب استثماراته وقوانين اعتبرت مناخا ملائما لتوظيف امواله يتم تحديثها وتطويرها تبعا للظروف الاقتصادية.

5- في ثمانينات القرن الماضي تمت دعوة القطاع الخاص لتحمل مسؤولياته في التنمية الاقتصادية لعدم امكانية القطاع العام من تلبية الطلب المتزايد فضلا عن تقادم الخطوط الانتاجية في معاملة ومنشأته وعدم امكانية تحديثها بسبب حشد الموارد كافة لخدمة الحرب العراقية – الايرانية.

التي انهكت الاقتصاد العراقي، وكان من ضمن الدعم الذي قدم للقطاع الخاص نقل ملكية بعض مشاريع الدولة اليه واعتبر ذلك نقله نوعية في اطار الدعم.

ب- توجهات خصخصة الصناعة العراقية قبل عام 2003: وفقا لتوجهات السياسة الاقتصادية للدولة في ضوء ما تم تقديمه، فقد اكدت وزارة الصناعة والمعادن بان اجهزتها التخصصية بادرت بدراسة امكانية التخلي عن بعض المشاريع الصناعية التي تتميز ببساطة العمليات الانتاجية وقلة تركز راس المال فضلا عن قدرة النشاط الصناعي الخاص على النهوض بهذه المشاريع وقيادة العملية الانتاجية فيها تأسيسا على ضرورة دعمه وتنشيط دوره كحلقة هامة من حلقات الاقتصاد الوطني (عجيل، تقرير غير منشور، بغداد، 1995).

تاريخ استلام البحث/10/ 3/ 2023 تاريخ قبول النشر/ 16/ 3/ 2023
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.2

وعلى ذلك تم تشكيل لجنة من وزارات الصناعة والمعادن والمالية والتخطيط عام 1995 لدراسة واقع حال التحول إلى القطاع الخاص في ضوء التجربة العراقية وقد أشارت اللجنة في تقريرها إلى ان المرحلة الاولى من عملية التحول عام 1987 واستمرت حتى عام 1990 وقد شملت 67 مشروعا في مختلف الفروع الصناعية (الانشائية، والغذائية، والنسيجية) تم بيعها الى القطاع الخاص بالمزايدة العلنية وفقا لقانون بيع وايجار اموال الدولة فضلا عن تحويل 9 معامل الى شركات مساهمة مختلطة و3 معامل الى شركات مساهمة خاصة ليكون مجموع المعامل التي تم تحويلها الى القطاع الخاص (76) معملا بقيمة اجمالية بلغت 397,285 مليون ديناراً وكما يلي:

المعامل الصناعية المباعة وفقا للتكيف القانوني

البيانات	عدد المشاريع	قيمة البيع (مليون دينار)
المعامل المباعة للقطاع الخاص	64	234,228
المعامل التي تحولت الى شركات مساهمة مختلطة	9	146,857
المعامل التي تحولت الى شركات مساهمة خاصة	3	16200
المجموع	76	397,285

وبتوزيع المشاريع المباعة الى القطاع الخاص والبالغ عددها (67) مشروعا ،حسب الفرع الصناعي يتضح ما يلي:

الفرع الصناعي	مجموع المشاريع المباعة	قيمة البيع (مليون دينار)
الصناعات الانشائية	35	132،968
الصناعات الغذائية	25	96،896
الصناعات النسيجية	6	2،343
الصناعات الكيمياوية	1	4،335
المجموع	67	236،542

ويمكن القول ان المرحلة الاولى من برنامج التكيف (التحول) في العراق جاءت متوافقة بصورة تدريجية، مع القدرات الاستيعابية للسيولة النقدية، اذ تم تهيئة الامكانيات المالية والنقدية والادارية لمشتري المشاريع بهدف تجاوز العديد من المشاكل الفنية والادارية لمشتري المشاريع بما يسهل استئناف تشغيل هذه المشاريع ولو بمستويات متدنية من الطاقة رغم تقادمها وعدم امكانية اجراء عمليات الصيانة عليها، اذ يلاحظ ان مشاريع الصناعات الانشائية كانت تحقق خسائر وغالبيتها متوقفة عن العمل اذ بلغت خسائرها لثلاث سنوات قبل البيع (1973) الف ديناراً في حين حققت المشاريع الصناعية المباعة في فرع الصناعات الغذائية ارباحا لثلاث سنوات قبل البيع بلغت (3996) الف ديناراً علما انها تعتمد على مواد اولية محلية. وحققت المشاريع الصناعية المباعة في فرع الصناعات النسيجية ارباحا بلغت (8133) الف ديناراً لثلاث سنوات قبل البيع منها يعتمد على مواد اولية مستوردة .كما حقق فرع الصناعات الكيمياوية خسارة لثلاث سنوات قبل البيع بلغت(862) الف ديناراً وقد توقف عن العمل بعد البيع لاعتماده على مواد اولية مستوردة بالكامل.

ويمكن الاشارة الى ان عملية التحول لم تقتصر على المشاريع الواقعة في محافظة بغداد من جهة وان هذه العملية جاءت متوافقة مع القرارات الانسيابية للسيولة النقدية ومع ايجابيات مناخ الاستثمار المحلي من جهة اخرى وقد تم تجاوز العديد من المشاكل الفنية والادارية لغرض تسهيل عملية البيع من جهة ثالثة وقد استطاع قسم محدد من المشترين من تطوير طاقات وخطوط المشاريع المباعة

تاريخ استلام البحث/10/3/2023 تاريخ قبول النشر/ 2023/3/16
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.2

لهم من جهة رابعة .... الا ان تزامن هذه المرحلة مع بدايات الحظر الاقتصادي ادى الى ان ينسحب ما اصاب القطاع الصناعي بأكمله من اثار سلبية على هذه المشاريع. واذا كان ذلك يعد مبرراً لتوقف العديد من هذه المشاريع عن العمل فان ذلك لا يعد مسوغا لاستمرار توقفها، ومع ذلك يمكن القول ان هذه المرحلة تحقق فيها نجاحاً محدوداً.

اما المرحلة الثانية من التكيف الاقتصادي فقد بدأت عام 1993 في ضوء قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) الرقم 140 لسنة 1993وفقا للمعايير التالية:

1- ان تكون معامل ذات تكنلوجيا حديثة ولا تشكو من اي معوقات فنية او تشغيلية وليست المعامل الوحيدة في الفرع الصناعي وليست من المعامل الاستراتيجية.

2- ضمان بقاء اشراف الدولة على ادارة هذه المشاريع واخضاعها للسياسات المركزية انتاجا وتسعيرا وتسويقا بحيث تساهم الوزارة ومنشأتها بنسبة لا تقل عن 25% من رأسمالها.

3- تعزيز ثقة المواطن والجمهور المستثمر بالمشاريع التي يديرها ويساهم فيها القطاع العام.

4- الابقاء على الموظفين العاملين في هذه المعامل واحتفاظهم بنفس مزاياهم واستمرارهم بالعمل بنفس قواعد الخدمة العامة.

5- تحدد القيمة الاسمية للسهم الواحد بدينار واحد وتباع بالمزايدة الحلقية في سوق بغداد للأوراق المالية وفق قانون بيع وايجار اموال الدولة النافذ.

وقد حصلت الموافقة في ضوء القرار اعلاه على بيع (11) معملا في مختلف الفروع الصناعية وتحويلها الى شركات مساهمة عامة تم عرض اسهم اربعاً منها للبيع اثنان منها من الصناعات الانشائية برأسمال قدره 125 مليون ديناراً تم طرح 75% منه للبيع والاثنان الاخران في مجال الصناعات النسيجية برأسمال قدره130 مليون ديناراً تم طرح 75% منه للبيع.

ومن خلال متابعة عملية البيع اتضح ان هناك تباطا فيها وعدم تحقيق اهدافها اذ ان تتدني بيع الاسهم الذي كان مؤشرا رئيسيا فيها وتذبذب مسار عملية البيع ومن ثم توقفها للأسباب التالية:

1- حداثة التجربة وعدم فاعلية الاسلوب المعتمد في عملية البيع باعتبار سعر الاغلاق في آخر جلسة بيع هو سعر الافتتاح للمزايدة التالية

2- عدم تفهم القطاع الخاص لطبيعة هذا النوع من الشركات ذات الصيغة الجديدة غير المألوفة له سابقا لان القوانين النافذة حينئذٍ وعلى الأخص قانون الشركات رقم 36لسنة 83 لا ينظم عمل هذا الأنواع من الشركات مما ادى الى حصول التباس لدى المستثمرين

3- وجود نص في القرار 140 يشير الى كونها تعمل وفق قوانين وانظمة وقواعد الخدمة والتعليمات المعتمدة في وزارة الصناعة والمعادن

4- ان تعيين المدير المفوض يكون بقرار من وزير الصناعة والمعادن وهذا اوحى الى المستثمرين ان هذا النوع من الاستثمار لا يعطيهم المرونة الكافية للعمل

وقد تمت مناقشة تلكؤ عمليات البيع والبدائل المقترحة من قبل وزارة الصناعة والمعادن لتنشيطها، في مجلس الوزراء بجلسته الثامنة عشر في 11\5\1996 وعقد عدة اجتماعات مع المساهمين تم في

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/10/3/2023 تاريخ قبول النشر/ 16/3/2023
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.2

ضوء نتائجها الغاء القرار 140 بالقرار 67 في 8\6\1998 وبذلك انتهت هذه المرحلة بالفشل لعدم تحقق اهدافها. واستكمالا للمرحلتين السابقتين فان وزارة الصناعة والمعادن قدمت ورقة عمل جديدة (**احمد عجيل، مداولات مع وزارة الصناعة والمعادن**) حددت فيها الصناعات التي لا مبرر لبقائها ضمن قطاع الدولة الصناعي وانه بالإمكان ادارتها من قبل القطاع الخاص مع تفضيل تحويلها بصيغة شركات مساهمه خاصة او مختلطة لتوسيع قاعدة المشاركة مع اعتماد اسلوب المزايدة العلنية في البيع. وفي ضوء ذلك حصلت الموافقة على بيع 8 معامل الى القطاع الخاص بصيغة شركات مساهمة خاصة ومختلطة. سبقها حصول الموافقة على بيع معملين للطابوق بالمزايدة العلنية وفقا لصيغة البيع الفردي كما تم تشكيل لجنة مركزية ترتبط بوزارة المالية تتولى عملية التثمين والبيع وتنسيق نشاطاتها مع اهداف السياسة المالية للدولة.

وفي ضوء الظروف الاقتصادية للعراق فانه من الملاحظ هو تباطؤ عملية البيع وعدم اتمام بيع المعامل التي حصلت الموافقة على بيعها

ج - توجهات خصخصة الصناعة العراقية بعد عام 2003: لا يخفى على الباحث والمطلع تداعيات الحرب على العراق وما رافقتها من اثارا سلبية على حركة الاقتصاد العراقي وخصوصا من اثار السلبية على قطاع الصناعة وتوقف نشاطاتها وعملية التشغيل فيها.

وقد واجهت الصناعة العراقية تحديات كبيرة وقفت حائلا دون استمرار تشغيلها بالطاقات المطلوبة والتي تمثلت هذه التحديات بإعادة اعداد كبيرة من العاملين الى وظائفهم وتعديل سلم الرواتب باتجاه الزيادة وفتح باب الاستيراد على مصراعيه اذ تم استيراد السلع والبضائع الرديئة والجيدة فضلا عن ان تشغيل المعامل كان بطاقات متدنية، كل هذه التحديات ساهمت بارتفاع الكلف الإنتاجية وبالتالي ارتفاع الأسعار الى مستويات لا يمكن معها منافسة المعروض من السلع المستوردة الامر الذي أدى الى توقف الانتاج وشل حركت الصناعة عموما باستثناء بعض العقود التي ابرمتها الشركات العامة مع الوزارات الأخرى لتنفيذ بعض المشاريع لديها.

لقد انتهجت النخب الحاكمة بعد عام 2003 سياسات اقتصادية هدفها التوجه نحو العمل ضمن الية السوق مما يعني استبعاد مفردة الدعم للقطاع الصناعي الإنتاجي وترك الشركات العامة تعمل وفقا لمبادئ الية السوق (الاقتصاد الحر) ومغادرة العمل وفق مبادىء الاقتصاد المخطط كما كان سابقا بمعنى إعادة هيكلة الاقتصاد عموما ونقل ملكية المشاريع العامة الى القطاع الخاص. ان إعادة هيكلة الاقتصاد والتخصيص (الخصخصة) تعني لدى بعض الباحثين، إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض وحدات النشاط الاقتصادي وكذلك التخفيف عن الأعباء المالية التي تتحملها الموازنة العامة للدولة نتيجة دعمها لبعض المشاريع الخاسرة فضلا عن تطوير السوق المالية وتنشيطها وخلق مناخ استثماري ملائم يسمح باجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية.

وفي السنوات اللاحقة لعام 2003 دأبت الحكومات المتعاقبة الى محاولة تطوير الشركات الصناعية العامة من خلال تخصيص مبالغ على المناهج الاستثمارية السنوية لغرض تأهيل المعامل القائمة او

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/10/ 3/ 2023 تاريخ قبول النشر/ 16/ 3/ 2023
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.2

إضافة طاقات إنتاجية جديدة وخصوصا في الأعوام 2006 - 2010 اذ ان من الصفات البارزة خلالها ان الأداء الاقتصادي الصناعي يساهم مساهمة ضئيلة جدا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تقرب من 1،7% خلال عام 2008(وزارة الصناعة والمعادن، التشخيص الاستراتيجي، 2012، ص21).

ولغرض ان تكون المقارنة وبالتالي نسبة التحقق صحيحة او اكثر واقعية لا بد من احتساب الناتج المحلي دون قطاع النفط من دون قطاع النفط وفي هذه الحالة تكون نسبة مساهمة القطاع الصناعي العام والمختلط 90% من مجمل الإنتاج الصناعي في العراق (وزارة الصناعة والمعادن، التشخيص الاستراتيجي، 2012 ، ص21). والجدول التالي يبين المؤشرات لشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم لبعض السنوات خلال الفترة 2004- 2009

جدول يوضح خلاصة المؤشرات للمنشأة الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم لبعض السنوات للمدة (2004 – 2009)

السنة / المؤشر	2004			2005			2007			2009		
	م . ك	م.م	م.ص	م . ك	م.م	م.ص	م . ك	م.م	م.ص	م . ك	م.م	م.ص
عدد المنشآت	489	92	17599	452	76	10088	423	57	13406	495	51	10289
عدد العاملين	142534	1668	64338	142868	1397	36379	172439	1117	52679	193851	871	27780
أجور العاملين (مليون دينار)	462415	2549	67704	552597	2722	55810	734024	2837	96329	1860064	3015	65109
اجمالي قيمة الإنتاج (مليون دينار)	870780	23671	815978	114958	24349	658655	1816382	18469	812441	3716182	18524	815954
قيمة المستلزمات (مليون دينار)	464457	17573	513072	614028	16343	382254	828598	11445	467190	1559747	10780	389231
القيمة المضافة (مليون دينار)	406323			529930			987784			2156435		

1- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للحصاء / مديرية الإحصاء الصناعي / نشرات للسنوات متعددة

ملاحظة :

م ك / منشات كبيرة

م.م منشات متوسطة

م. ص / منشات صغيرة

من جانب اخر، اعدت وزارة الصناعة والمعادن أسس استرشاديه لأليات التعاقد الخاصة بالعقود الاستثمارية بنوعيها المشاركة و التأهيل وفق نص المادة (15) من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 وقانون وزارة الصناعة والمعادن رقم 28 لسنة 2011 المعدل، تتضمن الأسس الاسترشادية

تاريخ استلام البحث/10/ 3/ 2023 تاريخ قبول النشر/ 16/ 3/ 2023
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.2

الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الوزارة لترويج طلبات المشاركة والتأهيل (الدوري، مداولات مع وزارة الصناعة والمعادن). وقد بدأت إجراءات إعادة الهيكلة للشركات العامة بدءاً من اعداد الدراسات المطلوبة عن مؤشرات الأداء وتصنيفها حسب قدرتها على الاستمرار بالعمل وفق أسس اقتصادية سليمة ومعاصرة من جهة وقدرتها على تحقيق الأرباح في ظل المناخ الاقتصادي القائم من جهة اخرى

وقد استندت عملية إعادة الهيكلة الى أساسين:

الأول: وفقاً لما تضمنه قانون الشركات العامة النافذ الذي ينص على إمكانية تحول شركات العامة الى شركة مساهمة بموافقة مجلس الوزراء وكذلك إمكانية تصفيتها في حالة تحقيق خسائر متتالية.

الثاني: تطبيق تشريع قانون للإصلاح الاقتصادي يتيح إعادة هيكلة الشركات العامة وقد تمت الاستعانة بجهات دولية لوضع خارطة طريق إعادة هيكلة الشركات العامة رافق ذلك تخصيص مبالغ في الموازنات الاتحادية للسنوات 2006-2011 وما بعدها لتأهيل معامل الشركات وتطوير خطوطها الإنتاجية واستكمال نواقصها وانشاء مشاريع حديثة خلال خطة الانفاق الاستثماري فيها.

ولان المعامل تعاني من انخفاض الإنتاج او توقف تام في بعض منها فقد تم تخصيص وصرف مبالغ عن الخطة الخمسية 2010-2014 بما يفترض ان ينعكس على زيادة القدرات الإنتاجية والطاقات المتاحة والأداء وتحسين اقتصاديات الشركات العامة مما يعني زيادة حصتها في السوق المحلية وتكون عامل جذب للمستثمرين في حالة اكتمال إعادة الهيكلة. تعتبر الخصخصة حركة اقتصادية جديدة انتشرت في جميع أرجاء العالم خلال العقدين الماضيين ،إذ تم اعتبارها وصفة لحقن دم جديد في الاقتصاديات الرأسمالية العريقة وتم الترويج لها وتشجيعها من قبل المنظمات الدولية ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية الدولية، ،إلا أن انهيار جدار برلين وسقوط الأنظمة المخططة مركزيا، اربكت وعقدت مسيرة الخصخصة وشابها تسارع غير منظم وكثير من عمليات الفساد والابتعاد عن الشفافية في التنفيذ. لقد انتشرت دعوات التوجه إلى القطاع الخاص والتطلع إلى مزيد من الحرية الاقتصادية والتخلص تدريجيا من سياسات التخطيط المركزي، والانفتاح الشديد على العالم الخارجي وتحرير التجارة الخارجية، وقد عكس ذلك التحول المنتظم إلى اقتصاديات السوق من خلال إعادة الهيكلة والتصحيح الاقتصادي التي اعتبرت الخصخصة أداة ضرورية وحزمة مهمة من حزم اعادة التصحيح الهيكلي للاقتصاديات بصورة عامة. من جانب آخر، اكد تقرير فريق الطوارئ للإصلاح المالي **(مجلس الوزراء، الورقة البيضاء، 2020 ، ص71)** على ضرورة تشريع قانون لإعادة هيكلة الشركات العامة وتحويلها الى شركات خاصة وشركات الفرعية ولابد من انجاز تحليل كامل للوضع المالي لهذا الشركات للوصول الى صورة واضحة عن اعمالها وفاعلياتها وتقييم قابلياتها على الاستمرار كما يتم العمل على تصنيف الشركات بين ناجحة يتم خصخصتها كلياً او جزئيا او تحويلها الى شركات مساهمة، مختلطة، ومتعثرة يتم إعادة هيكلتها لتحويلها الى شركات ناجحة خلال ثلاث سنوات، وفاشلة يتم تصفيتها **(مجلس الوزراء، الورقة البيضاء، 2020 ، ص71)**.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/10/ 3/ 2023 تاريخ قبول النشر/ 16/ 3/ 2023
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.2

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1- إن ضغوط المنافسة العالمية توجب توفر مشروعات ذات كفاءة عالية قادرة على التنافس مع غيرها أو تقديم الخدمات بأقل تكاليف ممكنة، وإما خروج تلك المشروعات، الخاسرة، من السوق والصناعة.

2- ارتبطت عملية الخصخصة في الدول النامية، ببرامج الإصلاح الاقتصادي وتخفيف الأعباء الاقتصادية على خزينة الدولة بعد أن أصبحت المشروعات العامة، نتيجة الطلب المتزايد على الموارد العامة، تشكل عبئا على كاهل موازنات هذه الدول.

3- إن الافتراض الرئيسي الذي تبنى عليه الخصخصة، هو أن تحويل أو نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص سيؤدي إلى تحسين أداء الشركات ورفع كفاءتها مما يعني افتراض أن القطاع الخاص.

4- يتميز بكفاءة أكبر من القطاع العام، ولا زال النقاش قائما في الأدبيات ذات الصلة بالموضوع، فهناك من يعتقدان حقوق الملكية غير محايدة وأنها تؤثر فعلا على مستوى كفاءة الشركات، بينما يرى آخرون أن الملكية تؤثر الكفاءة.

5- يعتبر اختيار الطريقة المناسبة للقيام بعملية الخصخصة من أهم عناصر نجاحها، ويتوقف الاختيار على عدة عناصر من أهمها: أهداف الخصخصة وحجم الشركات المشمولة ومدى تطور الاسواق المالية وخصائص المشترين والمستثمرين.

6- يكون من الضروري أن تتميز طرق الخصخصة بالشفافية لأنها تعطي عملية الخصخصة مصداقية أكبر وبالتالي تولد الثقة لدى كل الاطراف المعنية، لأن أي شك حول عمليات البيع قد يسبب معارضة قوية ويؤدي إلى فشل البرنامج بأكمله.

التوصيات:

1- تنظيم عملية الخصخصة بصورة تضمن مصلحة العراق والعراقيين من خلال تحديد الشركات الناجحة والمتعثرة والفاشلة والعمل على تحويلها تدريجيا الى القطاع الخاص.

2- معالجة الترهل الوظيفي وإعادة توجيه العمالة الفائضة الى مشاريع البناء والبنية التحتية من خلال ايجاد الأطر القانونية والتنظيمية لتشغيل برامج الاشغال.

3- فسح المجال امام القطع الخاص من خلال تغيير الأطر المؤسسية والتنظيمية والحكومية ليعبر عن ابداعاته في تحريك رأسماله وتوظيفه.

4- استقرار السياسات الاقتصادية ووضوح معالمها وتوفير الأجواء المناسبة بما فيها الجانب الأمني لان يتخذ القطاع الخاص قراراته الاستثمارية بعقلانية ورشادة تؤمن له العمل بكفاءة.

5- لابد من مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للعاملين مثل ترتيب أوضاعهم اللاحقة لعملية الخصخصة عن طريق بيع الأسهم او تقديم التعويضات.

تاريخ استلام البحث/10/ 3/ 2023 تاريخ قبول النشر/ 16/ 3/ 2023
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.2

مصادر البحث:

1- United L comparative. exper iences with privatization policy insight and lessons lear wnited nation – new York and Geneva 1995.
2- تومة، طليعة كوكيس. فاعلية سياسات التكيف الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في اقطار العربية المختارة. أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد 1994.
3- الجنابي، طاهر. تحويل القطاع العام الى القطاع الخاص وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق. بحث مقدم الى ندوة متخصصة اقامتها جمعية الاقتصاديين العراقيين بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بغداد. 1996.
4- جيل، ديفيد. التخصصة وفرص تطوير الأسواق المالية. صندوق النقد العربي. أبوظبي. 1988.
5- حسين، برهان عثمان. سياسات التكيف الاقتصادي في الوطن العربي ودورها في اختلالات الاقتصاد العربي. رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد. 1994.
6- حسين، مصطفى مهدي. دور السياسات المالية والنقدية في إجراءات التكيف الاقتصادي العربي. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة. 1990.
7- حويش، عصام رشيد. دور الجهاز المصرفي في عملية الخصخصة. بحث مقدم الى ندوة متخصصة اقامتها جمعية الاقتصاديين العراقيين بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بغداد. 1996 .
8- الخضيري، محسن احمد. الخصخصة. مكتبة الانجلومصرية. القاهرة. 1993.
9- الدوري، احمد عجيل. تقويم دور القطاع الصناعي المختلط في الاقتصاد العراقي (1960-1985). أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية. 1989.
10- الدوري، احمد عجيل. مداولات مع المعنيين في وزارة الصناعة والمعادن بتواريخ مختلفة.
11- الدوري، احمد عجيل. نقل ملكية المشاريع من القطاع العام الى القطاع الخاص. دراسة غير منشورة مقدمة الى جامعة البكر لدراسات العسكرية العليا الملغاة كجزء من متطلبات دورة القيادات الإدارية العليا 1998.
12- رئاسة مجلس الوزراء. الورقة البيضاء. التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي. تشرين الأول 2020.
13- زكي، رمزي. الاثار المتوقعة للديون الخارجية. مجلة العربي. 1990.
14- طاقة، محمد. الخصخصة بين القبول الفكري والتبني الذرائعي. بحث مقدم الى ندوة متخصصة اقامتها جمعية الاقتصاديين العراقيين بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بغداد. 1996.
15- عفيفي، صديق محمد. التخصصية وإصلاح الاقتصاد المصري. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. القاهرة. 1991.
16- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. نشرة ضمان الاستثمار. اعداد مختلفة.
17- وزارة الصناعة والمعادن. مداولات مع المعنيين بتواريخ مختلفة.
18- وزارة الصناعة والمعادن. مكتب المستشار لشؤون التخطيط. التشخيص الاستراتيجي للواقع الصناعي في العراق. 2012.